

## نظرية العصيان المدني لدى جون رولز مقاربة نقدية

د. محمد شهاب الوهيبي

### مقدمة :

قبل أن ندلف إلى معالجة مفهوم العصيان عند جون رولز، لا بد أن نعرّج أولاً إلى نظرية العدالة لديه؛ لأهميتها في مسار التفكير الفلسفي السياسي بصورة عامة، وأيضاً لأنها بمثابة الإطار العام والخلفية المعرفية لمفهوم العصيان المدني، لا سيّما وأن مبدأ العدالة هو القاعدة الموضوعية والمبدأ الأساسي الذي تقوم عليه نظرية العصيان المدني، كما إن كلمة السر في إنجاح وتمير نظرية العصيان هو النداء الذي يوجهه رولز للأغلبية وهو يخاطب أحاسيسهم ومشاعرهم المشتركة بالعدالة، لو شئت قلت إنه بمثابة الحس المشترك أيضاً أو الإحساس الطبيعي والحدس، وهو أيضاً الأس الفاعل للعصيان المدني، والقوة الملهمة في فعل العصيان المدني والذي يكسبه شرعية ودستورية.

يقع تصور رولز للعدالة في تقليد العقد الاجتماعي social contract من هوبز إلى كانط مروراً بـ جون لوك و روسو، ومنتهى أمل رولز من وراء ذلك هو إرساء مبادئ أساسية للعدالة، حيث يقوم رولز بإحياء فكرة العقد الاجتماعي واستحضارها لينفخ فيها من روحه، ويتمكن من تقديم تصور جديد وتحليل فريد للمبادئ الأساسية للعدالة وليفسر انبثاق العدالة فينطلق في تحليله مما يسميه ب (الوضع الأولي) (original position) وهو يشبه الحالة الطبيعية أو عصر الطبيعة عند فلاسفة العقد الاجتماعي. يشمل هذا الوضع أناساً أحراراً، عقلانيين،

خالين من الانحياز وهم المنوط بهم تحديد معنى وأسس العدالة، وقواعد وأسس العلاقات الاجتماعية. تنطلق هذه الفئة في وضع أسس العدالة من حالة مساواة شبيهة بالحالة الطبيعية التي تحدث عند فلاسفة العقد الاجتماعي، وهي ليست حالة تاريخية وواقعية، بل حالة فرضية، نظرية، عقلية، تفسيرية. في هذه الحالة يرتدي كل واحد "حجاب الجهل" "veil of ignorance": لا أحد يعرف مكانته في المجتمع، ملكيته، ذكائه، قوته، كل شخص يجهل مفهومه عن الخير، بل وأيضا ميوله النفسية. لا أحد إذن يمتلك معرفة تؤثر على تصوره للعدالة، الكل متساوون في حقوقهم لاختيار مبادئ العدالة، ولكل الحق في اقتراح ومناقشة أي اقتراح، حيث يفترض بكل شخص في هذه الحالة أن يكون شخصا أخلاقيا، يتميز بالإحساس بالعدالة دونما تحيزات قيمية، هذه المساواة تخلق جوا من الإنصاف "fairness" لهذا يسمى رولز تصوره "العدالة كإنصاف".

هنا نلاحظ أن رولز يستخدم منهجا تحليليا حينما يقوم بتحليل تصوّر العقد الاجتماعي ليفسر انبثاق العدالة ويحلل مبادئها، واستقرائيا أيضا حينما يلاحظ أن الناس في الواقع تختلف عن بعضها البعض عقليا وثقافيا واقتصاديا واجتماعيا، وهذا ما يبرر لرولز الانطلاق من الوضع الطبيعي. يفترض رولز أن الأفراد والمجتمع هما مصدر تأسيس العدالة، في حين يرجعها البعض إلى الله، والبعض الآخر إلى الفطرة الإنسانية، أو العقل.

هنا يقوم رولز من خلال فرضيته بتعليق كل ما من شأنه أن يحول دون تحقيق المساواة، فيحجب كل ما يجعل الأفراد منحازين، فنجد أنه يجعل الأفراد يجهلون كل شيء عن أنفسهم، معارفهم، أوضاعهم الاجتماعية، ثقافتهم، حيث يجهل كل فرد كل شيء عن نفسه وعن الآخرين. لا يجنح رولز هنا إلى استخدام المنهج الفينومينولوجي، من خلال الإيخوية أو epoche، بهدف استحضار الفكرة، أو استلهام المعنى، أو إيضاحها واستجلائها في الوعي، لكنه ينتصر للواقع حينما ينجح في خلق أرضية واقعية مشتركة يقف عليها المجتمع

على قدم المساواة، فالكلّ متساوون ولهم الحق في اختيار مبادئ العدالة وهذا حريّ به أن يخلق جوا من الإنصاف.

يتضح هنا الدور الفعال الذي يسندته رولز للذات، لأنّ إبقاءه على الوضع الأصلي يجعل للذات دورا فاعلا وإيجابيا، إذ تشارك في خلق مبادئ الحرية والمساواة بصورة تتمكن من ملاحظتها ومناقشتها وتعديلها وتنقيحها، وهذا ينعكس بدوره على مفهوم العصيان المدني، ويجعله مفهوما ديناميكيا وليس استاتيكا كما سيتضح من خلال تناوله لنظرية العصيان المدني.

### في مفهوم العصيان المدني:

بدأ مصطلح "العصيان المدني" بالانتشار في السنوات الأخيرة، على نطاق واسع، في أدبيات الحركات السياسية، باعتباره شكلاً من أشكال مقاومة المواطنين للإصلاحات غير الجذرية والخطئة التي تنفذها حكومات أي بلد، وباعتباره تعبيراً عن إرادتهم ورؤيتهم اللتين تتعرضان لمعارضة قوية من جانب الأيديولوجيا القائمة والمسيطرة. لقد انتشرت حركات العصيان المدني بشكل واسع في جميع أنحاء العالم في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث تتوارد باستمرار على صفحات وسائل الإعلام الجماهيري وبخاصة على صفحات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي أخبار مثل: "يقوم صحفيو القنوات التلفزيونية بحركة عصيان مدني؛ العصيان المدني الشامل-أفضل طريق لمقاومة التعسف؛ سنعمل على تحقيق مطالبنا المشروعة بمختلف الوسائل القانونية، بما فيها تنظيم حركات جماهيرية للعصيان المدني ... إلخ. من مثل هذه التصريحات.

لقد أدخل المفكر الأمريكي السياسي (ديفيد ثورو) فكرة العصيان المدني إلى معترك السياسة والممارسة الغربية قبل حوالي مائة وخمسين عاماً، وللمفارقة إنّ هذه الفكرة استخدمت بكثرة من قبل الشيوعيين في صراعمهم ضد الإمبريالية في البلدان المستعمرة، منوّهين خلال ذلك بأنها شكل ضعيف وقليل الفعالية من أشكال النضال من أجل الحقوق المدنية. فقد كان منظرو الشيوعية على قناعة بأن العصيان المسلح هو الوسيلة الأفضل

لتحقيق أهدافهم، وأكبر دليل على ذلك ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ في روسيا<sup>١</sup>. بيد أن الحزب الشيوعي السوفييتي ولجنة أمن الدولة السوفييتية (كي جي بي)، كانا يشجعان العصيان المدني إدراكاً منهما أن الشعوب والأحزاب في هذه البلدان لا تسعى كلها إلى السلطة عن طريق الاقتحام المسلح، وذلك بمختلف الوسائل في البلدان الغربية وفي بلدان العالم الثالث، وكانا يخصصان لهذا الغرض مبالغ مالية كبيرة، كدعم للحركة العمالية وللحركات السياسية المعارضة الأخرى. ومما لاشك فيه، أن القسم الأكبر من هذه الأموال كان يصرف على تنظيم أعمال إرهابية أو قمعية، ولكن كان هناك في الوقت نفسه دعم حقيقي للعصيان المدني، مثل دعم عمال المناجم الإنكليز الذين احتجوا وتمردوا على قرار حكومة مارغريت تاتشر<sup>٢</sup> بإغلاق المناجم ضعيفة الربحية.

هذا وقد كان ينظر إلى العصيان المدني في الاتحاد السوفييتي وفيما بعد المرحلة السوفييتية على أنه عمل جنائي ومعاد للشيوعية، تلاحقه السلطات بضراوة. تحاول هذه الورقة عرض وتفكيك نظرية الفيلسوف الأمريكي جون رولز في العصيان المدني وذلك من أجل تقديم تقييم رصين لها، بالإضافة للوقوف على الحجج الأساسية التي استخدمها رولز في محاولته التأسيس والتأسيس الفلسفي- السياسي للعصيان المدني. أما دواعي وقوفنا عند تحليل رولز لقضية العصيان المدني، فذلك يعود أولاً لتقديرنا للدور العظيم الذي لعبه رولز في إحياء هذه القضية ودفعها مرة أخرى للنقاش الفلسفي؛ وفي ذلك كله، يعد (رولز) نموذجاً فريداً للفيلسوف الذي لا يكتفي بالتأمل والتنظير عن بعد من خلال برج عاجي، بل الفيلسوف الذي يتفاعل مع قضايا المجتمع الملحة. لا يمكننا كذلك إغفال الطابع الإنساني الذي اتسمت به فلسفة رولز، كفلسفة تقدر الذات وتعول عليها بصورة فعالة في إحداث أي تغيير وذلك عند تقديم نظريته الشاملة في العدالة ومعالجة قضية العصيان المدني في إطارها. هذا وستعرض في النهاية لعدد من الاعتراضات التي بالإمكان توجيهها لهذه النظرية.

ليس العصيان المدني في نهاية الأمر من وجهة نظر رولز سوى وسيلة للتخلص من المعاملة القاسية التي يقوم بها النظام السياسي ضد الأفراد. العصيان المدني هو عصيان للقانون الذي ارتضاه مجموع المواطنين، وذلك في حد ذاته ما يضعنا وجها لوجه أمام مشكلة ذات طبيعة أخلاقية-سياسية تتبلور في عدة تساؤلات وهي : ما المبررات التي ينبغي أن نسوقها لخرق القانون؟ ما الحالات التي ينبغي علينا فيها أن نمارس العصيان المدني؟ ما هي طبيعة المجتمعات التي من الممكن قيام مثل هذا العصيان فيها؟ تلك هي الأسئلة التي قدم رولز إجابته عنها.

تم تقسيم هذه الورقة لمجموعة مباحث نحاول من خلالها إعادة تركيب حجة رولز الرئيسية في نظريته حول العصيان المدني:

١. نظرة عامة لنظرية رولز في العصيان المدني.
٢. العصيان المدني : المبررات والخصائص.
٣. التمييز بين العصيان المدني والرفض عن قناعة.
٤. دور نظرية العصيان المدني في النظام الدستوري الديمقراطي.
٥. مقارنة بين نظرية العصيان المدني لدى رولز وغاندي.
٦. استنتاج ونقد.

### المبحث الأول : نظرية العصيان المدني

كان العديد من المنظرين ينظرون إلى العصيان المدني بوصفه آلية من آليات المجتمع الديمقراطي، ووسيلة من وسائل تعبير المواطنين عن عدم توافقيهم مع السلطة، وفي الوقت نفسه، تعبير الأقلية عن اعتراضهم على الأغلبية، وشكلاً من أشكال دمج المواطنين في عمل مؤسسات المجتمع الديمقراطي. وعلى وجه التحديد، تم البدء باستخدام مصطلح "الاحتجاج السلمي"، وأعمال "العصيان المدني" (Non-violent Protest) الذي كان يقصد به اجتماع الناس أو اتخاذ خطوات ما، بهدف معلن مسبقاً للاحتجاج على النظام، أو الحكومة، أو أحد الزعماء دون استخدام العنف. وكان هذا التمرد يتجلى في أشكال

المظاهرات السلمية، وتقديم العرائض، والإغلاق المؤقت للطرق، وتوزيع المنشورات على المازة، والإضراب الكلي أو الجزئي عن العمل، وكذلك كتابة شعارات التمرد والاحتجاج على الجدران والجسور.

وقد اكتسب هذا المفهوم في العصر الحديث تطوراً كبيراً بفضل الفيلسوف الاجتماعي الأمريكي جون رولز، وبفضل كتابه الأساسي "نظرية العدالة A Theory of Justice" (١٩٧١)<sup>٣</sup>. ويعرف رولز العصيان المدني بأنه "الفعل السياسي الجماهيري السلمي الواعي، الذي يخرق القوانين بهدف تعديل القانون أو سياسة الدولة. فالعصيان المدني هو إذن، أن تقوم الجماهير بوقف علني ومؤقت للقواعد والتوجيهات المعتمدة غالباً ما تكون [القوانين]، وفي أغلب الأحوال لا يكون العصيان فعالاً إلا بتوافق المجتمع على القواعد والتوجيهات المرعية، والتي يتقيد بها المجتمع"<sup>٤</sup>.

يبحث (جون رولز) في المبادئ التي تتحدث عن كيفية تعاملنا مع الظلم أو اللاعدالة وهي تشمل جميع وسائل مجابهة الأنظمة غير العادلة، بدءاً بالعصيان المدني والمقاومة المسلحة إلى الثورة والتمرد. كما يبحث في مسائل العدالة التعويضية و الانتقالية ويقابل بينها وبين أشكال اللاعدالة الدستورية بشكل آخر. ويقابل العصيان المدني بأشكال أخرى من عدم الخضوع للقوانين، مثل رفض الالتحاق بالخدمة العسكرية لقناعات فكرية ما، وذلك من أجل إبراز دور العصيان المدني في استقرار نظام ديمقراطي شبه عادل.

يعالج رولز وهو بصدد مناقشته لنظرية العصيان المدني المبادئ والواجبات والالتزامات الطبيعية التي تقوم عليها نظريته. إنّ هذه النظرية قد وضعت لحالة بعينها وهي صورة لمجتمع أقرب ما يكون إلى المجتمع العادل nearly just Society، ذلك المجتمع غالباً ما يكون مجتمعاً منضبطاً بكليته، ولكن قد تحدث فيه خروقات خطيرة للعدالة. وبما إنّ الدولة شبه العادلة بعينها تتطلب نظاماً ديمقراطياً، فإنّ النظرية تتعامل مع دور وملاءمة العصيان المدني للسلطة المنتخبة ديمقراطياً. وهي لا تستخدم في أشكال الحكم الأخرى غير الديمقراطية:

"تنشأ مشكلة العصيان المدني في المجتمع الأكثر أو الأقل عدالة، بالنسبة لأولئك المواطنين الذين يعترفون ويقبلون بشرعية الدستور. وتكمن الصعوبة في نزاع الواجبات"<sup>٥</sup>. هناك بعض الصعوبات والتحديات التي تقف في وجه العصيان المدني، ولكنه وعلى الرغم من كل شيء، يؤكد (رولز) بأنه لا مكان للعصيان المدني في المجتمع المغلق، في المجتمع الذي تحمل سلطته طابعاً استبدادياً أو توتوقراطياً. ولا معنى لاستخدام العصيان المدني ضد سلطة تقيم شرعيتها على أساس القانون الإلهي، وضد حاكم يعد نفسه خليفة الله على الأرض. فرعايا مثل هذا الحاكم لا يملكون سوى حق واحد، وهو حق الالتماس والرجاء. ولا يمكنهم التطلع إلى المساواة مع حاكم اختاره الله. إنهم يستغيثون بحاكمهم، وقد يظنون أيضاً أن حاكمهم قد يخطئ أحياناً، ولكن لا تتوفر لهم لا الحقوق ولا الإمكانيات لتصحيح حاكمهم. وكما نكون أكثر صراحة: ألا يعد العصيان المدني أمام نظم تسلطية كالنظام الستاليني أو النازي انتحاراً؟

أما في المجتمع الديمقراطي، فالموقف مغاير تماماً، إذ إنه يقوم على تعاون المواطنين المتساوين في الحقوق. فالظلم واللاعدالة في مثل هذا المجتمع تعني خرق حقوق بعض أفرادها؛ أما الواجب المدني فيشمل واجب الدفاع عن الحقوق، التي يضمنها الدستور. إنَّ العصيان المدني يقدم فرصة لمجابهة الظلم واللاعدالة باسم القانون. وينظر رولز إلى مفهوم العصيان المدني باعتباره مفهوماً مكماً لنظرية الديمقراطية الدستورية، فهو يفترض مبادئ تطبيقية أو عملية يمكننا في حال اتباعها التعبير عن عدم موافقتنا على السلطة الشرعية وذلك بمساعدة الوسائل التي تعارض هذا القانون، لكنها توافق روح التشريع. إنَّ القرار المدني في المجتمع الديمقراطي بخرق القانون يؤدي إلى النزاع بين الواجبات: فالحق في الدفاع عن المصالح الشخصية ومعارضة الظلم واللاعدالة يتناقضان مع واجب الاعتراف بالقوانين التي أقرتها الأغلبية التشريعية. وهذا على جانب كبير من الأهمية حتى في البناء الذي يبدو ديمقراطياً من حيث الشكل، والذي يتجلى في النظام غير العادل، والفساد للسلطة.

ولكنه يبدو بأننا سنواجه مشكلة في تعريف وتحديد رولز لماهية هذا المجتمع الذي يطلق عليه الأقرب ما يكون إلى المجتمع العادل nearly just Society: ما هي تلك الصفات التي ينبغي توافرها في مجتمع ما حتى نطلق عليه مثل ذلك الوصف، فيصبح بالتالي مجتمعا ملائما لقيام العصيان المدني؟ الأمر الذي يشير استغرابنا هو أن الحالات القليلة الناجحة في التاريخ والتي قد عزت نجاحها للعصيان المدني، ومنها حالة المهاتما غاندي التي سننظر فيها لاحقا كنموذج تطبيقي، لم يكن أحدها ينظر لتلك المجتمعات التي وجدوا فيها على أنها مجتمعات أقرب للمجتمع العادل: "لقد بدا لهم هذا الظلم قد جابهوه على أنه تفويض لأيّ زعم أخلاقي أو شرعية تزعم السلطة امتلاكها"<sup>٦</sup>. وبالنظر لأهمية هذا الشرط في القيام بعصيان مدني من عدمه، فسنحاول أن نفكر فيما يمكن لرولز أن يعنيه باستخدامه لمثل هذا المصطلح. والحال أنه لا بد من الاعتراف بأن بعض الباحثين المعاصرين لم يكونوا ليهتموا بمثل هذا المصطلح على الإطلاق، لم يعيروه أي انتباه، بل واعتبروه "سطحي وبشكل فاضح"<sup>٧</sup>.

من الواضح أن رولز لم يكن ليفرد مبحثا خاصا للحديث في هذا الموضوع، ولذا ستكون محاولتنا هنا "تركيبية" بعض الشيء، أي محاولة العثور في آرائه المختلفة عن صفات هذا "المجتمع الأقرب للعدالة" وذلك بغية إخراجها من هذا المأزق الفلسفي:

أولا: يصف رولز هذا المجتمع الأقرب للعدالة بأنه مجتمع "من غير المحتمل له... أن يمارس قمعا انتقاميا من معارضة تمارس بشكل قانوني"<sup>٨</sup>؛

ثانيا: حكومات هذا المجتمع لا تقاضي الناس بالنظر لعقائدهم الدينية أو تمنعهم حقهم السياسي بالتصويت<sup>٩</sup>

ثالثا: المجتمعات شبه العادلة هي مجتمعات غير جامدة، و لا يمكن وصفها باللامبالاة<sup>١٠</sup>

رابعا: المجتمعات شبه العادلة "منظمة إلى حد ما وفق حس بالعدالة sense of justice"<sup>١١</sup>



لا يمكن لنا بعد تقرير مثل تلك الأوصاف المختلفة التي قدمها رولز للمجتمع الأقرب للعدالة إلا أن نعترف بأنها لا تزال أوصافاً عامة وغير دقيقة. ولكنه علينا الاعتراف أيضاً بأن هذا المجتمع الموصوف أعلاه ليس مجتمعاً ستاليني أو نازي فاشي. ذلك المجتمع يقع إن شئنا في منزلة بين المنزلتين، فهو ليس بالمجتمع المثالي العادل وليس كذلك بالمجتمع المستغرق في الظلم والقمع. إنه مجتمع يمتلك نوعاً ما من احترام القانون، وتضامن اجتماعي بين أفرادها، والتزام من حكومته بحد أدنى من العدالة. ما ينتجه مثل ذلك النوع من المجتمعات غير الجامدة هو "حس مشترك"، إن صح التعبير، يسمح بإمكانية الوصول لقرارات حول أي موضوع من دون التشرذم حول الفرضيات الأساسية التي يتخذها أي مجتمع كمسلمات حيال القضايا المطروحة أمامه. وعليه فالمجتمعات الطائفية، الشوفينية، الدكتاتورية... الخ. هي مجتمعات يرفض إدخالها تحت مسمى "المجتمعات الأقرب للعدالة". ينطبق حال هذه المجتمعات مع حال المجتمع الهندي الذي سمح بقبول أفكار غاندي، كما ينطبق على حال المجتمع الأمريكي الذي سمح بظهور وقبول أفكار مارتن لوتر كينغ. أتمنى أن يكون مثل هذا النظر التفكيكي لتصورات رولز عن مثل هذا المجتمع شبه العادل قد رد على منتقدي رولز من الذين لم يتعاطفوا مع مثل هذا الوصف. إلا أن مشكلة واحدة تستمر، في اعتقادنا، كمهدد رئيسي لوجهة نظر رولز، وهي أنّ رولز لم يكن لي طرح أمثلة قوية وواقعية يكون فيها المجتمع شبه عادل ولكنه عاجز عن النظر للعصيان المدني كوسيلة شرعية للتغيير. هذا تحديداً ما سننظر فيه لاحقاً عند تقييمنا لنظرية رولز بوجه عام.

يعد العصيان المدني شكلاً من أشكال مواجهة الإرادة العامة (إذا ما استخدمنا هذا المصطلح الذي كان يفضله الفيلسوف الفرنسي روسو)، القائمة على حكم الأغلبية. إنه شكل من أشكال المواجهة الأخرى مثل المظاهرات المشروعة، والخرق المقصود للقانون بهدف خلق سوابق قضائية، والمعارضة غير السلمية سواء كانت مسلحة أم غير ذلك. إنّ العصيان المدني يعد شكلاً من أشكال المعارضة الديمقراطية، وبالطبع، فالعصيان المدني ممكن وفعال على قاعدة ذلك النمط الاجتماعي، الذي أطلق عليه الفيلسوف الفرنسي هنري

برغسون والنمساوي كارل بوبر "المجتمع المفتوح". وبحسب هذا النموذج، تعد المؤسسات الاجتماعية نتاج الإبداع الاجتماعي العام، وتناقش تعديلاتها العقلانية في مصطلحات تقابلها لا في النظام القائم فحسب، بل وفي النظام البرلماني الدستوري، وأهداف الإنسان وحاجاته الملحة.

ويميضي رولز قدما في تحليله لماهية العصيان المدني، فيرى أن أنشطة العصيان المدني، من حيث طبيعتها، سياسية وجماهيرية علنية ولا تنزع إلى العنف. من حيث هي أنشطة سياسية، تتوجه إلى الأغلبية الحاكمة؛ وهي مشروطة وقائمة على مبادئ سياسية، وبالتحديد على مبدأ العدالة، الذي يشكل أساس الدستور والمؤسسات الاجتماعية. ومن حيث كونها جماهيرية علنية، تتوجه إلى الرأي العام وتقوم بها أوساط الرأي العام الاجتماعية بصورة مكشوفة، علنية وصادقة. أما من حيث كونها أنشطة خالية من مظاهر العنف، فهي تؤكد على احترامها للنظام السياسي القائم ككل، وتعترف بإحساس الآخرين بالعدالة.

يناقش رولز مبررات العصيان المدني، فيشير إلى أنه من وجهة النظر البراغماتية، فإن فكرة العصيان المدني، وسيلة من وسائل التمرد السياسي، قد تكون في بعض الأحيان فكرة رائعة من حيث هي فكرة عقلانية ورشيدة ولها ما يبررها في حالات معينة، وقد تكون غير ذلك في حالات أخرى: "لو نظرنا إلى العصيان المدني بوصفه فعل سياسي يخاطب حس العدالة المجتمعي، فهو أمر معقول"<sup>١٢</sup>. ويرى رولز أن العصيان المدني عندما يخاطب إحساس المجتمع بالعدالة يكون مبرراً عندما يجري ضد حالات الخرق الخطير والواضح للجميع للمبادئ الأساسية، وحرمان الأقلية من حقوق مدنية أو اقتصادية ما. وبالعكس من ذلك، تكون أنشطة العصيان المدني غير فعالة إذا كانت موجهة ضد تلك القرارات الحكومية أو القوانين الجديدة التي لا يظهر بشكل واضح أثرها المقيّد أو المناقض للحقوق الأساسية للرأي العام.

كما إن العصيان المدني يكون مبرراً أيضاً في الأوضاع التي يظهر فيها فشل وسائل الصراع السياسي الأخرى. وفي هذه الحالة، ينظر إلى العصيان المدني على أنه الوسيلة الأخيرة، بعد التأكد والوثوق بدقة من أنه ضروري فعلاً. ولكن، وحتى عندما يلي العصيان

المدني شروط نجاحه من حيث الشكل، فهو لن يكون ناجحاً حقاً، إذا ما ارتأت الأغلبية الحاكمة بصورة واعية، أن هذا الموقف غير عادل وبأنه معاد للأقلية. وأخيراً، والجدير بالذكر أيضاً، أن العصيان المدني يكون مبرراً إذا كان لا يؤدي إلى أعمال فوضوية خطيرة، ولن ينسف فعالية الدستور العادل واحترام النظام العام.

### المبحث الثاني: العصيان المدني، المبررات والخصائص

تتكون نظرية جون رولز الدستورية في العصيان المدني من ثلاثة أقسام: القسم الأول يقوم فيه بعملية إيضاح وتمييز مفهوم العصيان فيحدد هذا النوع من عدم الموافقة ويفصله عن الأشكال الأخرى المعارضة للسلطة الديمقراطية، بدءاً من المظاهرات وخروقات القانون العلنية الهادفة إلى خلق سوابق قضائية، انتهاءً إلى الأعمال المسلحة والمعارضة المنظمة. وتحدد النظرية مكان العصيان المدني في هذا الطيف من الأعمال.

القسم الثاني يناقش دوافع العصيان المدني وخصائصه والظروف التي يكون فيها تنظيم هذا العمل في نظام ديمقراطي عادل مبرر (بدرجة قوية أو ضعيفة) في القسم الثالث، تظهر هذه النظرية دور العصيان المدني في النظام الدستوري ومدى ملائمة هذا الشكل من التمرد في المجتمع الحر<sup>١٣</sup>.

ويحذر جون رولز بأنه لا داعي لتوقع الكثير من نظرية العصيان المدني، ولو كانت تلك النظرية ملائمة لبعض الحالات الخاصة. ولا مجال للحديث أيضاً عن مبادئ دقيقة، تقدم حلولاً سريعة للحالات الواقعية. وبدلاً من هذا، تتجلى حدود هذه النظرية في رسم الأفق الذي يمكن من خلاله معالجة مسألة العصيان المدني؛ حيث تستطيع تقدير المواقف الهامة، وتضع الأمور في نصابها، خاصة في الحالات شديدة الأهمية. وإذا ما تصورنا أن مثل هذه النظرية قد ساعدتنا في توضيح رؤيتنا وجعل أحكامنا أكثر توافقاً وانسجاماً، فهذا يعني أن للنظرية معناها ومغزاها، فقد قدمت النظرية ما كان يمكن توقعه منها في المرحلة المعنية، وتحديداً، فقد ضيقت المسافة الفاصلة بين القناعات الواعية المدركة للناس الذين أخذوا وقبلوا المبادئ الأساس للمجتمع الديمقراطي.

يتفق مايكل والتزر Michael Walzer مع تعريف رولز للعصيان المدني بأنه "عمل سياسي واع، جماهيري علني، لكنه مخالف للقانون، يتم الأخذ به عادة، بهدف تغيير التشريع أو سياسة الحكومة"<sup>٤</sup>، ويوضح أن تعريف العصيان المدني على هذا النحو يجعل الإنسان في البدء متجها إلى مشاعر التضامن لدى غالبية أفراد المجتمع، ولكنه يعلن أيضا بأن مبادئ التعاون الاجتماعي بين الناس الأحرار والمتساوين للأسف لا يُؤخذ بها عادة. وثمة ملاحظة أولية بخصوص هذا التعريف، كانت قد قدمت من قبل بعض الباحثين، حيث يبدو مترددا كثيرا في المطالبة بقيام العصيان المدني، ذلك أن القيام به هو خرق للقانون نفسه الذي يتمرد عليه<sup>٥</sup>، وهو ما عرضه ياسهاب ج. هـ. فرانكلين J. H. Franklin. يمكن أن نطلق على تعريف رولز للعصيان المدني "العصيان غير المباشر" (كما يدعونه غالباً). أما العصيان المباشر فلقد أحاطه بالكثير من المحددات وذلك بالنظر لوجود حجج مقنعة أحيانا ضد خرق قانون أو سياسة يعتبران غير عادلين<sup>٦</sup>. وكمثال على ذلك، يمكننا ذكر خرق قواعد المرور أو قوانين احترام الملكية الخاصة، فإذا أقرت الحكومة قانوناً غامضاً، لكنه صارم ضدّ خيانة الدولة، فمن غير المناسب الإقدام على خيانة الدولة تعبيراً عن اعتراضنا، فعلى أية حال، ستكون العقوبة صارمة وغير متوقعة، على سبيل المثال، من المستحيل خرق سياسة الحكومة فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية، أو الجرأة على المساس بأي مجال يخص سياسة البلاد. أما الملاحظة الثانية فتكمن في أنّ فعل العصيان المدني يُنظر إليه حقاً باعتباره عملاً مخالفاً للقانون، وعلى أقل تقدير، فمن يشارك فيه لا يقتصر على تجريب مدى جدية تطبيق القرار الدستوري بحقه فحسب، بل هو مستعد لمعارضة القانون، حتى في الحالة التي يجب فيها احترام القانون والتقيّد به. قد تقف المحكمة في النظام الدستوري إلى جانب المعارضين، وتعتبر القانون أو السياسة التي يعارضونها غير دستورية. وكثيراً ما يكون الموقف ضبابياً غير محدد، لا سيما فيما يتعرض بشرعية أم عدم شرعية أعمال المضرّبين المتمردين شرعية أم لا. وهذا ليس سوى عنصر يزيد المسألة تعقيداً. فمن يلجأ إلى العصيان المدني

للتمرّد على القوانين الجائرة، ليس مستعداً للتزحزح عن موقفه، حتى إذا لم توافق المحكمة على تمرده.

حركات العصيان المدني بصورة عامة تمثل حالة سافرة للرفض المجتمعي، كما تعد في نفس الوقت نتاجاً للعملية الديمقراطية. ويسوق (رولز) بعض الحالات التي يكون فيها العصيان المدني مبرراً ومنها، حالة توقع وقبول التعرض للاعتقال أو العقوبات القانونية، إذ يرغب المشاركون في إحداث العصيان المدني لإعراب عن الإخلاص ويقظة الضمير والولاء للقانون بشكل عام. في الواقع، ليس هناك من دليل أوضح على إخلاص القائمين بالعصيان سوى تقبلهم الوعي للعقوبة التي ستطبق عليهم.

بيد أنّ هذا الأمر يوقع رولز، بل وعموم المدافعين عن العصيان المدني، في مشكلة مركزية: إذا كان القانون الذي نوّد عصيانه قانوناً غير عادل فإنّ العقوبة التي يقرها ذلك القانون ذاته غير عادلة أيضاً. إنّ الرضا وقبول العقوبة في هذه الحالة أمر لا يستوي منطقياً. وعليه فإن مثل ذلك الرضا بالقانون الظالم هو رضا لا عقلاني، يغيب عنه الرشد، بل وتحكمه نظرة ضيقة للممارسة السياسية على أنّها ممارسة هوجاء تستوجب الاستشهاد أو الانتحار. بل إنّنا قد نجد في خطاب مارتن لوثر كينغ الشهير من سجن برمنجهام ما يؤيد مثل ذلك القول، فبعد سرده لمجموعة من التبريرات، ذهب للقول: "إنّ الأفارقة الأمريكيين ليسوا مضطربين للالتزام بقوانين لم يتدخلوا في صنعها"<sup>١٧</sup>.

كيف بإمكاننا التوفيق بين رأي مارتن لوثر كينغ الذي يوشك على أن يقدم تبريراً جيداً للعنف من خلال قوله أعلاه وبين ممارسته الفعلية كرائد بل ومثل يحتذى في العصيان المدني؟ جدير بنا هنا أن ندرك بأن المقاربة هذه تذكرنا، ولو جزئياً، بمقاربة شهيرة نراها في نظرية الحرب العادلة، وهي وجهة النظر التي تذهب إلى أن العنف قد يكون مبرراً، فالدخول للحرب هو دخول من أجل السلام واستتباب الأمن. بيد أن الزعيم الأمريكي الأسود لم يكن ليرى في هذا الطريق العنيف أسلوباً جيداً للحصول على حقوق أبناء جلدته المستلبة. السبب في ذلك قد يكون تكتيكي، فكيف بإمكان الأغلبية البيضاء أن تتعاطف مستقبلاً مع أقلية

مارست العنف والاعتقالات السياسية فتقبلها وتجعلها في مرتبة مساوية لها اجتماعياً؟ يخبرنا الواقع بأنّ أيّ عنف من فئة اجتماعية تجاه أخرى في الغالب ما يقابل بعنف، وهكذا حتى يهدم السلم الاجتماعي وتفقد كل أواصر المحبة والثقة بين أفراد المجتمع الواحد. والحال هو أنّه بناء هذه الثقة أمر يستغرق عقوداً طويلة؛ الهدم سهل جداً ويحدث بين ليلة وضحاها بينما البناء هو الأمر الأصعب.

يبدو أن تلك النظرة للمجتمع والتغيرات التي تطرأ عليه، والتي كانت تنطلق من بعض المبادئ الدينية كحب الجار بل وحتى العدو، هي التي قد شكلت وأعطت زخماً كبيراً للزعيم مارتن لوتر كينغ، ففي الوقت الذي قد يكون فيه العنف مبرراً، إلا أن ذلك العنف لا يبني ثقة اجتماعية بين الأفراد مستقبلاً. ذلك هو الحدس، في اعتقادنا، الذي كان يشكل القوة الدافعة لنجاح حملة كينغ ورفاقه، وهو نفس الحدس الذي قد نظر فيه رولز بالتحليل والتفكيك النظري. ولهذا ينبغي علينا دوماً أن نتذكر تلك المحاذير العديدة التي قد وضعها رولز للعصيان المدني، فالعصيان المدني، من وجهة نظره، لا يبرر سوى في حالة انعدام جميع السبل الاعتيادية لإحداث تغيير في القانون (وفي ذلك لم يكن رأي رولز إلا صدقاً لخطاب مارتن لوتر كينغ الشهير والمذكور أعلاه من داخل سجن برمنجهام)

يتحدث رولز عن دوافع العصيان المدني متمثلة في يقظة الضمير، إذ تنبثق دوافع ممارسات العصيان المدني عن قناعة أخلاقية مخلصّة، وهي بطبيعتها ليست دوافع ذاتية تمثل المصالح والأهواء الشخصية أو الفتوية، إنما تنشأ من صميم المصلحة العليا للمجتمع السياسي. إنها أفعال تتم في مواجهة القوانين المجحفة لتغييرها، وليس ذلك فحسب، بل ولتحقيق الأمل المنشود وهو الدفاع عن مبادئ العدالة والحيلولة دون حدوث أيّ انتهاكات، لا سيما فيما يتعلق بالمساواة في الحريات وتكافؤ الفرص.

كما يؤكد على أهمية الدوافع السياسية بوصفها الفيصل في تمييز العصيان المدني عن غيره من أشكال التمرد الأخرى، وتضعها خارج دائرته، فالعصيان المدني هو عمل سياسي ليس بمعنى أنه موجه ضد الأغلبية الحائزة على السلطة السياسية فحسب، بل لأنه عمل

تديره وتبرره المبادئ السياسية، أي مبادئ العدالة، التي تنظم الدستور والمؤسسات الاجتماعية عامة. فتبرير العصيان المدني لا يأتي من مبادئ الأخلاق الشخصية أو المذاهب الدينية، رغم أنها قد تتطابق مع مطالب الإنسان وتعززها، فمن وجهة نظر رولز، يجب أن توجه - الدوافع المسببة للعصيان - النداء لترسيخ مبادئ العدالة التي يشارك فيها الجميع، والتي تشكل أساس النظام السياسي. ومن المفترض وجود تصور جماعي علني للعدالة، في النظام الديمقراطي العادل، ينتظم المواطنون في شؤونهم السياسية وفي ضوءه يتم تفسير الدستور. إن الخرق المتكرر والمقصود للمبادئ الأساسية لهذا التصور، خلال فترة زمنية طويلة، وبخاصة انتهاك الحريات الأساسية المتساوية، سيستدعي إما الخضوع وإما المعارضة. إن الأقلية، بمشاركتها في العصيان المدني سترغم الأغلبية على حسم المسألة، فإما أن تبقى كل شيء كما هو، وإما أن تعترف بالمطالب المشروعة لهذه الأقلية، استشعاراً منها بالإحساس العام بالعدالة، وذلك كما أشرنا سابقاً لا يمكن له أن يحدث إلا في المجتمعات الأقرب للعدالة.

يتميز العصيان المدني أيضاً بأنه عمل جماهيري بطبيعته، فطالما أن دوافعه سياسية خالصة، ويهدف إلى تغيير القانون فلا بد أن يكون مدعوماً شعبياً. فهو ليس موجهاً إلى المبادئ العامة فحسب، بل ويجري بصورة علنية جماهيرية، يشارك فيه الأفراد بصورة مكشوفة، ويتم الإعلان عنه بصدق ولا يحتمل السرية. ويمكن مقارنته بالخطب العامة، وباعتباره شكلاً من أشكال النداء، وتعبيراً عن القناعات السياسية الواعية، ولهذا السبب، يعد العصيان المدني عملاً سلمياً ولا يحض على العنف، وبخاصة بحق الناس المدنيين، ليس لأنه يرفض استخدام القوة من حيث المبدأ، بل لأنه سلميّ في جوهره. إن اللجوء إلى الأعمال القمعية والعنف التي تؤدي غالباً إلى المآسي والآلام، لا يتفق أبداً مع روح العصيان المدني، بوصفه وسيلة للدفاع عن موقف معين. وبالفعل، فأى انتهاك للحقوق المدنية للآخرين يخفي الطابع المدني للعصيان. فإذا لم يحقق هذا النداء أهدافه، يمكن اعتباره معارضة باستخدام

القوة. غير أن العصيان المدني يسمح بالتعبير عن القناعات الواعية والجدرية العميقة، وبالرغم من أنه قد يحذر ويتوعد، لكنه بحدّ ذاته لا يشكل تهديداً مطلقاً.

ويؤكد رولز، كما يعتقد (برود)، "بأن العصيان المدني في جوهره فعل سلميّ من وجه آخر: فهو يعبر عن عصيان القانون في إطار التمسك بالقانون والولاء له، رغم أنه يقع على حده"<sup>١٨</sup>. لقد تم خرق القانون بالعصيان، لكنّ الولاء للقانون والتمسك به يتجلبان في طبيعة هذا الفعل العامة العلنية والسلمية، وكذلك الاستعداد لتحمل العواقب الحقوقية لهذا السلوك. وهذا الولاء للقانون يساعد في إعلام الأغلبية بأنّ هذا الفعل هو فعل سياسي واع وصادق حقاً، وأنّ الهدف منه هو التوجه إلى الإحساس العام بالعدالة. فالعلنية الكاملة وتجنب القوة والعنف يشكلان ضماناً لحسن نوايا القائمين على العصيان ومنفذيّه، لأنه ليس من السهولة بمكان إقناع الآخر بأن أعماله قائمة على القناعات، أو حتى أن يكون واثقاً من فعله هذا أمام نفسه وضميره. ومما لاشك فيه، أنّ من الممكن تصور منظومة قانونية ترى في القناعة الواعية بعدم عدالة القانون، مبرراً للعصيان المدني. إنّ المواطنين الشرفاء، الذين يثق أحدهم بالآخر ثقة كاملة، يمكنهم جعل مثل هذه المنظومة القانونية قابلة للحياة. لكنّ مثل هذه المنظومة في العالم الواقعي، لو قدر لها أن توجد، ما كان ليكتب لها الاستقرار في الدولة شبه العادلة.

على هذا النحو، فقد حدد رولز العصيان المدني بأنه من ناحية يقع بين التمرد الحقوقي واختبار النظام، ومن ناحية أخرى، بأنه تمرد بالقناعات، وبأشكال المعارضة الأخرى؛ على ضوء هذا الأفق من الإمكانيات يقع هذا الشكل من الرفض وعدم الموافقة الذي يقع على حدود الولاء للقانون. إن هذا الفهم للعصيان المدني يختلف بوضوح عن أعمال العنف، فهو بعيد كل البعد عن المعارضة المنظمة التي تحض على العنف. ومن يلجأ إلى العنف يعارض بصورة أعمق النظام السياسي القائم. فهو لا يعدّه عادلاً بصورة منطقية أو شبه عادل؛ إنه يعتقد أن هذا النظام إما أنه يتعد كثيراً عن المبادئ التي يدعو إليها، أو أنه يتمسك بنظرة خاطئة للعدالة. ورغم أنّ فعل الإنسان يعد صادقاً من وجهة نظره، لكنه لا يخاطب إحساس



الأغلبية بالعدالة، لأنه يفترض أن إحساسها بالعدالة زائف أو غير فعال. وبدلاً من هذا، وبمساعدة أعمال جيدة التنظيم من النسف والمقاومة وما شابهها، يحاول مهاجمة الإحساس السائد بالعدالة أو إرغام الأغلبية على التحرك بالاتجاه المطلوب. وهنا تصطبغ الأعمال بالعنف، مثلاً، وقد يحاول تجنب العقوبة، لأنه ليس مستعداً لتحمل عاقبة خرق القانون؛ فمثل هذه الخطوة قد تكون ليس فقط لصالح تلك القوى التي لا يمكنه الوثوق بها، حسب رأيه، بل قد تشكل اعترافاً بشرعية الدستور الذي يعارضه. من هذه الناحية، لا تدخل أعمال العنف في إطار الولاء للدستور، لكنها تشكل معارضة أقوى للنظام الحقوقي والقانوني. إنَّ البنية الأساسية تبدو له بعيدة جداً عن العدالة، أو بعيدة جداً عن تلك المثل العليا التي يتمسك بها، لدرجة أن الإنسان عليه أن يهيئ الطريق من أجل التغيير الجذري أو حتى الثوري. وهذا يجب أن يجري بمساعدة تحفيز وإثارة شعور الرأي العام بضرورة الإصلاحات الجذرية، الواجب القيام بها. وبالطبع، تكون الأعمال القمعية وأشكال المعارضة الأخرى مبررة، بلا شك، في ظروف معينة. لكنَّ رولز يتطلع لهدف محدد: تحديد مفهوم العصيان المدني وفهم دوره في النظام الدستوري شبه العادل - ولهذا السبب فإنه لا ينظر في تلك الحالة.

### المبحث الثالث: بين العصيان المدني والرفض عن قناعة

يُميز رولز بين العصيان المدني والرفض عن قناعة، ويكتب قائلاً: "إنَّ ضرورة الفصل بين هذين المفهومين - تعني إعطاء تعريف أضيق للعصيان المدني مما هو متعارف عليه عادة؛ لأنه من المألوف الحديث عن العصيان المدني بالمعنى الأوسع، مثله مثل الحديث عن أيّ عدم امتثال للقانون عن قناعة، على الأقل عندما يكون علنياً صريحاً ولا يشمل استخدام القوة"<sup>١٩</sup>.

إنَّ الرفض عن قناعة هو عدم الخضوع لأمر حقوقي أو لنظام إداري مباشر، بدرجة أو بأخرى. إنه رفض عن قناعة، حيث تتلقى أمراً، لكن طبيعة الموقف تكون على نحو بحيث السلطة تعرف حقيقة أننا سنمتثل لهذا الأمر أم لا. ومن الأمثلة التقليدية على ذلك والتي

يسوقها هيبيرت ل. هارت، رفض المسيحيين الأوائل أداء الطقوس الدينية التي تفرضها الدولة الوثنية، ورفض شهود يهوه Jehovah Witnesses تحية العلم. ومن الأمثلة الأخرى - عدم رغبة دعاة السلام الخدمة في القوات المسلحة، أو رفض الجندي الامتثال للأمر الذي يعارض، برأيه، القانون الأخلاقي المطبق في الحروب. أو مثال آخر، رفض الكاتب والمفكر الأمريكي هنري ديفيد ثورو Thoreau (١٨١٧-١٨٦٢) دفع الضرائب، استناداً إلى حجة أن دفع هذه الضريبة يجعله مشاركاً في الظلم الكبير للأفراد الآخرين. ومن المفترض، أن أعمال الإنسان معروفة للسلطة، مهما حاول إخفاءها في بعض الحالات. وفي الحالات التي يتم فيها الأمر سراً، يمكن الحديث عن التهرب عن قناعة، وليس عن الرفض عن قناعة. فخروقات القانون السرية من جانب العبيد الهاريين تعد مثلاً على التهرب عن قناعة<sup>٢٠</sup>.

هناك بعض الاختلافات بين الرفض (أو التهرب) عن قناعة وبين العصيان المدني. فالرفض عن قناعة - بادئ ذي بدء - ليس شكلاً للنداء المتوجه إلى إحساس الأغلبية بالعدالة. في الحقيقة لا تعد مثل هذه الأعمال عادة، خفية أو سرية، نظراً لأنّ من المستحيل إخفاءها على أية حال. هنا، يرفض الإنسان ببساطة، الخضوع للأوامر أو التعليمات القانونية عن قناعة شخصية. وهو لا يتوجه إلى قناعات أبناء مجتمعه، ومن هذه الناحية لا يعد الرفض عن قناعة عملاً عاماً جماهيرياً. إن الذين يرفضون الخضوع يعترفون بأنه قد لا يتوفر الأساس للتفاهم مع الآخرين؛ فهم لا يفتشون عن حالات العصيان للإعلان عن مواقفهم. إنهم على الأغلب ينتظرون، آملين ألا تكون سمة ضرورة لإتخاذ هذا الموقف. وهم أقل تفاؤلاً من أولئك الذي يلجؤون إلى العصيان المدني، وقد لا يتوقعون حدوث تغيير في القانون أو السياسة. وقد لا يسمح لهم الموقف بفسحة من الزمن للإعلان عن موقفهم، فربما لن تتاح الفرصة لكي تفهم الأغلبية مطالبهم.

كما إنه سمة حتمية في أن يرتكز الرفض عن قناعة على المبادئ السياسية؛ فقد يكون قائماً على المبادئ الدينية أو غيرها من المبادئ المخالفة للنظام القانوني الدستوري. إنّ العصيان المدني هو نداء إلى جميع من يشارك ويتمسك بمفهوم العدالة، في حين أنّ الرفض

عن قناعة قد يعتمد على أسس أخرى. وعلى سبيل المثال، إذا ما افترضنا أن المسيحيين الأوائل يبررون رفضهم الامتثال للعادات والطقوس الدينية للإمبراطورية الرومانية لا باعتبار العدالة، بل لأن هذه الطقوس تناقض قناعاتهم الدينية، فإنّ حجتهم هذه لن تكون سياسية؛ ومثلها من حيث الاختلاف المبدئي، آراء دعاة السلام إذا ما افترضنا أن الحروب الدفاعية، على الأقل، تعترف بمفهوم العدالة الكامن في أساس النظام الدستوري. بيد أنّ الرفض عن قناعة قد يتأسس على المبادئ السياسية أيضاً. فمن الممكن رفض العمل طبقاً للقانون، لقناعتنا بأنّ القانون بعيد جداً عن العدالة، بحيث لا يمكن أن يكون هناك أي حديث عن الخضوع له. ومثل هذا الوضع يمكن أن ينشأ إذا ما كان القانون يفرض علينا التعامل مع الآخرين كعبيد، أو إذا ما طالبنا بالخضوع لمصير مشابه. فهذه خروق بديهية للحقوق السياسية المعترف بها.

وينوه رولز بأنّه في الظروف الواقعية، ليس ثمة اختلاف كبير بين العصيان المدني والرفض عن قناعة. ففي الفعل نفسه (أو في تتابع الأفعال) يمكن أن تحضر في الآن ذاته، عناصر هامة من هذا وذاك. إذ إن كلاهما يعد شكلاً من أشكال التمرد وعدم الامتثال للسلطة، كما ينطلقان من أرضية مشتركة واحدة وهي المطالبة بالعدالة ولهما ما يبرهما في الإعلان عن مطالبهما الدستورية، من أنّهما ينبذان العنف، ويجنحان إلى السلمية. ورغم وجود حالات واضحة في كلّ من هذين الشكلين، فإنّ الهدف من مقارنتهما هو توضيح مفهوم العصيان المدني ودوره في المجتمع الديمقراطي. والالتفات لطبيعة هذا الشكل من الأفعال، كحالة خاصة من النداء السياسي، يبقى العصيان المدني عادة، غير مبرر إلى أن يتمّ اتخاذ خطوات أخرى في الأطر الحقوقية القانونية. وهذا المطلوب لا يتحقق غالباً، في الحالات البديهية الواضحة للرفض القانوني عن قناعة. ففي المجتمع الحر لا يمكن إرغام مواطن، كما كان يرغم المسيحيون الأوائل على أداء الطقوس الدينية بما يخرق حرية المساواة؛ كما لا يتوجب على الجندي الانصياع للأوامر الفاسدة والسيئة، التي تملئها عليه القيادة العليا.

### المبحث الرابع : دور نظرية العصيان المدني في النظام الدستوري

يقوم رولز بتحليل الهدف الثالث لنظرية العصيان المدني في شرح دور هذا العصيان في النظام الدستوري، أو البناء السياسي الديمقراطي. وحتى إذا ما كان المجتمع المعني يقع في حالة قريبة من الحالة العادلة، فإن هذا يعني أنه يتمتع بشكل ما من أشكال الحكومة الديمقراطية، لكنه يتضمن جوانب خطيرة غير عادلة. في مثل هذا المجتمع تكتسب مبادئ العدالة اعترافاً عاماً جماهيرياً بصفاتها شروطاً أساسية للتعاون الطوعي بين مواطنين أحرار ومتساوين. وبلجوء الفرد إلى العصيان المدني، فإنه يخاطب إحساس الأغلبية بالعدالة، ويؤدّ إعلامها بشرف بأن ظروف التعاون الحر تُخترق. وبعبارة أخرى، فنحن نجد الفرد هنا يطالب المواطنين الآخرين بإعادة النظر في قناعاتهم، ووضع أنفسهم مكاننا، والاعتراف، بأنهم لا يمكنهم أن يتوقعوا منا الاستعداد الدائم للموافقة على الظروف التي يفرضونها علينا.

تتوقف قوة هذا النداء (نداء العصيان المدني) على المفهوم الديمقراطي للمجتمع، من حيث هو نظام تعاون بين أفراد متساوين. وإذا كان أحد ما يتصور المجتمع بصورة أخرى، فإنّ هذا الشكل من التمرد قد يكون غير مناسب. فإذا ما اعتبرنا، على سبيل المثال، أنّ الدستور يعبر عن نظام الطبيعة، وإذا ما اعتبرنا أن الحاكم يمارس السلطة بناء على الحق الإلهي، باعتباره وكيل الله المختار، فإن رعيته لا تملك سوى الرجاء وحق الجأ بالشكوى، لكنّ أيديهم مغلولة، ليس لهم من سبيل سوى الخنوع والانصياع إذا لم تجب شكواهم. إن التصرف على هذا النحو يمكنه أن يعني التمرد على السلطة الأخلاقية النهائية (وليس على السلطة الحقوقية وحدها). ليس المقصود هنا، أن الحاكم منزه عن الخطأ، إنما المقصود أنها ليست تلك الحالة التي يمكن لأفراد رعيته أن يصححوها. أما إذا نظرنا إلى المجتمع باعتباره نظام تعاون بين أفراد متساوين في الحقوق والواجبات، فإنّ من عانى من الظلم الخطير، ليس ملزماً بالخضوع والامتثال. وبالفعل، فالعصيان المدني (مثله مثل الرفض عن قناعة) هو وسيلة من الوسائل المثبتة للنظام الدستوري، رغم كونه غير قانوني من حيث التعريف. فالعصيان المدني، الذي يمارس باعتدال وله ما يبرره، إلى جانب الانتخابات الحرة والدورية والنظام

القضائي المستقل، الذي يتمتع بالصلاحيات الكاملة لتفسير الدستور (وليس بالضرورة الدستور المكتوب)، يساعد في دعم وتعزيز المؤسسات العادلة. فبمعارضته للظلم في إطار الولاء للقانون، يكبح جماح الانحراف عن العدالة ويصححه، عند حدوثه. إن الاستعداد العام للجوء إلى العصيان المدني يحمل في طياته الثبات والاستقرار للمجتمع العادل أو شبه العادل.

يعالج رولز مسألتين مترابطتين. وتتبلور المسألة الأولى في المبادئ التي اختارها الأفراد، والتي عليها أن تشكل مؤشرات توجيه لـ "تقييم الأنا"، لقوى الواجبات والالتزامات الطبيعية، وبصفة خاصة، أن تخضع قوى الواجب للدستور العادل وإحدى عملياته الرئيسية، وهي حكم الأغلبية. وتجتهد المسألة الثانية في العثور على المبادئ الرشيدة للاستجابة للمواقف غير العادلة أو للحالات التي تكون فيها الموافقة على المبادئ العادلة جزئية. ففي حال وجود المقدمات التي تميز المجتمع شبه العادل، يمكن للأطراف التوافق على الظروف المحددة التي يمكن فيها تبرير العصيان المدني. ويمكن لهذه الأطراف الاعتراف بالمعايير التي تشير إلى ملاءمة هذا الشكل من عدم الموافقة. ومن الممكن لهذه المعايير أن تشير إلى وزن الواجب الطبيعي للعدالة في حالة واحدة خاصة هامة، إذ من الممكن أن يؤدي توفر هذه المبادئ إلى الانتشار الواسع للعدالة في المجتمع كله عن طريق تعزيز احترام الناس لذواتهم واحترام أحدهم للآخر.

نظرا للعلاقة العضوية بين مفهوم العقد الاجتماعي وفكرة العدالة، وبالتالي فكرة العصيان المدني، فإن العقد الاجتماعي يشير إلى أن مبادئ العدالة إنما هي مبادئ التعاون الطوعي بين المواطنين المتساوين. إن رفض إعطاء الآخر حقه في العدالة يعني إما عدم الاعتراف به بأنه مساو لنا (أي أننا مستعدون لأن نحدّ من أعمالنا وأفعالنا من أجل الآخرين بما يتفق مع مبادئ المساواة التي اخترناها طوعاً في البداية)، وإما التعبير عن استعدادنا لاستثمار العوارض الطبيعية والتاريخية لمصلحتنا الخاصة. فالظلم المقصود يدعو إلى الخضوع أو المقاومة. ويستثير الخضوع احتقار أولئك الذين يحاولون تخليد الظلم وتأييده، في حين أنّ

المعارضة تنسف روابط الرأي العام الاجتماعي. وإذا ما لجأ المواطنون إلى العصيان المدني، بين فترة زمنية وأخرى، بحيث يكون هذا العصيان مخصصاً للنداءات السياسية الرشيدة بصورة طبيعية، وذلك عند حدوث خروقات في الحريات الأساسية، فإن هذه الحريات تصبح، حسب رأينا، موضع احترام وأمان أكبر. وبالتالي، ولهذه الأسباب المذكورة أعلاه، يمكن للأطراف أن يعتمدوا الظروف المحددة للعصيان المدني المبرر، كشكل لخلق آلية نهائية لدعم استقرار الدستور العادل، في إطار الولاء للقانون. وبالرغم من أنّ أسلوب العمل هذا - إذا ما تحرّينا الدقة - مناقض للقانون، فهو مع ذلك أسلوب تصحيح معنوي للمحافظة على النظام الدستوري.

تقوم النظرية الدستورية للعصيان المدني عند رولز على مفهوم العدالة حصراً. حتى أنّ خاصّتي العلنية والسلمية تفسران على هذا الأساس. وهذا ينطبق أيضاً على تفسير الرفض عن قناعة، رغم أنه يتطلب معالجة لاحقة للعقد الاجتماعي. ولم يكن أبداً هناك أيّ حجاج أو استناد إلى شيء ما يقع خارج إطار المبدأ السياسي؛ فالتصورات الدينية أو السلمية ليست جوهرية هنا. رغم أن من يلجأ إلى العصيان المدني، كثيراً ما يكون مدفوعاً بقناعات من هذا النوع، إلا أنه ليس سمة ضرورة حتمية للربط بين هذه القناعات والعصيان المدني. ذلك لأنّ هذه الصيغة من العمل السياسي يمكن أن تفهم على أنّها نداء يوجه إلى إحساس المجتمع بالعدالة، وكأن رولز يستلهم نداء الواجب الأخلاقي عند كانط، ودعوة إلى مبادئ التعاون المعترف بها بين مواطنين متساوين. إنّ استدعاء الأساس الأخلاقي للحياة الاجتماعية هو عمل سياسي وليس دينياً. وهو يقوم على مبادئ العدالة للمنطق السليم، وهي القاعدة التي تخوّل للناس المطالبة بحقوقهم، وليس ذلك استناداً إلى شعارات العقيدة والمحبة الدينية، حيث لا يحق لهم المطالبة بشيء على أساسها. لا يقصد رولز هنا أنّ التصورات اللامسيحية فاقدة للقيمة، فهذه التصورات يمكنها بالفعل أن تعزز حكمنا وأفعالنا بأساليب تعدد عدالة من خلال أسس أخرى. ومع ذلك فليست هذه المبادئ، بل مبادئ العدالة والشروط الأساسية للتعاون الاجتماعي بين المواطنين الأحرار والمتساوين هي التي تتأسس في صلب الدستور.

إنّ العصيان المدني، كما حددناه آنفاً، لا يستند إلى أي أساس طائفي، بل يستخلص من المفهوم العام العلني للعدالة التي تميّز المجتمع الديمقراطي. إنّ نظرية العصيان المدني، إذا ما فهمناها على هذا النحو، تعد جزءاً من نظرية الحكم الحر.

قد يتهم البعض نظرية العصيان المدني هذه باللاواقعية. فهي تفترض، أنّ الأغلبية تتمتع بالإحساس بالعدالة، وهذا يمكن الاعتراض عليه بأنّ المشاعر الأخلاقية لا تعد قوة سياسية هامة. فما يُحرّك الناس هو المصالح المختلفة المتباينة، والتطلع إلى السلطة، والنفوذ والثروة وما شابه ذلك. ورغم أنّ حججهم الأخلاقية في دعم ادعاءاتهم موفقة، فإنّ آراءهم، عند الانتقال من موقف إلى آخر، لا تتربط في تصور متفق عليه للعدالة. وعلى الأغلب، تكون آراؤهم في كل فترة زمنية، عناصر عرضية، معدّة للتحرك نحو مصالح معينة. مما لا شك فيه، فإنّ هذا الرأي ينطوي على قدر من الحقيقة، وهو أصح من الآراء الأخرى في بعض المجتمعات. بيد أنّ جوهر المسألة يكمن في القوة النسبية للنزعات المعارضة للإحساس بالعدالة، وفيما إذا كانت تعد هذه المشاعر أساساً قوياً بما فيه الكفاية لتحقيق أية فعالية كبيرة بمساعدتها.

يقترح رولز بعض الملاحظات أو التعليقات التي من شأنها أن تجعل من عرضه المقدم أقرب إلى الحقيقة أو الواقعية، وهو يشير - بادئ ذي بدء - إلى أننا نتعامل مع مجتمع شبه عادل، كما نظرنا في ذلك سابقاً. وهذا يعني، أنه يتمتع بنظام دستوري ونظرية علنية معترف بها للعدالة. بالطبع، يمكن لأفراد وجماعات معينة أن تعاني، في موقف معين ما، من إغراء خرق هذه المبادئ، بيد أنّ مشاعرهم الجماعية قوية بما فيه الكفاية، عند التوجه إليها بالطريقة المناسبة. فهذه المبادئ مثبتة بوصفها شروطاً ضرورية للتعاون بين أفراد أحرار ومتساوين. وإذا كان من الممكن عزل من يسعى لتعزيز الظلم واللاعدالة وفرزه فإنّ قناعات الأغلبية ستكون لها قدرها. وحتى إن افترضنا بأن كانت الأطراف المتنافسة متقاربة من بعضها، فإنّ العامل الحاسم بينها قد يكون مشاعر تلك الفئات التي لم تشارك في الصراع. وعلى أية حال، إذا ما انعدمت ظروف من هذا النوع، فإنّ حكمة العصيان المدني تبقى

إشكالية إلى أعلى درجة. بما إنَّ الإنسان غير قادر على استدرار شعور غالبية المجتمع بالعدالة، فقد تنتقل الأغلبية، بكل بساطة، إلى إجراءات قمعية أكثر، إذا ما رأت أن ذلك في صالحها. وعلى المحكمة أن تأخذ في اعتبارها واقع أن أفعال المتمرّد تحمل طبيعة العصيان المدني، وأنها مبرّرة (أو تبدو مبرّرة) عن طريق المبادئ السياسية الكامنة في أساس الدستور، وانطلاقاً من هذا، تخفف العقوبات والإجراءات القانونية، وفي بعض الحالات يُعفى منها، ولكن قد يحدث العكس تماماً، عند انعدام الخلفية الضرورية. في هذه الحالة، علينا الاعتراف بأن العصيان المدني، الذي يتمتع بالتبرير، يُعد شكلاً فعالاً ورشيداً لعدم الموافقة، فقط في المجتمع الذي يشيع فيه إحساس الأفراد بالعدالة إلى حد بعيد.

قد ينشأ انطباع خاطئ بخصوص كيفية تأثير مشاعر العدالة وممارسة مفعولها. قد يتصور المرء أن هذه المشاعر يتم التعبير عنها في التبشير الصادق بالمبدأ وفي الأفعال التي تتطلب التضحية بالذات إلى حد كبير. بيد أن هذه فرضية احتمالية، كما يعتقد روبرت أ. دال، أن إحساس الرأي العام بالعدالة يظهر في واقع أن الأغلبية لا يمكنها أن تقدم على الخطوات الضرورية لقمع الأقلية ومعاقبة أعمال العصيان المدني، كما يسمح بذلك القانون. والتكتيكات القاسية الصارمة التي يمكن النظر في استخدامها في المجتمعات الأخرى، لا تعد، هنا، خيارات واقعية. وهكذا "فإنَّ إحساسنا بالعدالة يؤثر على تفسيرنا للحياة السياسية، وعلى إدراكنا للخيارات المختلفة، وعلى إرادتنا بمجابهة تمردات الآخرين المبررة، وما شابه ذلك، رغم أننا لا نعي هذا التأثير غالباً. فالأغلبية، وبصرف النظر عن سلطتها العليا، قد تتخلى عن موقفها وتوافق على اقتراحات المتمردين"<sup>٢١</sup>؛ وعليه فإنَّ رغبتها في أن تكون عادلة تضعف إمكاناتها في الدفاع عن امتيازاتها غير العادلة. وسوف يتجلى هذا الإحساس بالعدالة، ويصبح بمثابة أكبر قوة سياسية ضرورية، ما إن يتم الاعتراف بالأشكال اللائقة وغير المرئية، التي يمارس فيها تأثيره، وبخاصة دوره في الكشف عن خطأ مواقف اجتماعية معينة. يؤكد رولز، أنه في المجتمع شبه العادل، ثمة إقرار علني بمبادئ العدالة ذاتها. وفي الواقع، لا ضير من وجود اختلافات كبيرة في تصورات المواطنين للعدالة، بشرط أن تؤدي



هذه التصورات إلى أحكام سياسية متشابهة. وهذا أمر ممكن، لأنه يمكن لمقدمات مختلفة أن تعطي النتيجة ذاتها. وفي هذه الحالة، ثمة ما يمكن تسميته بالاتفاق المتقاطع، أي تقاطع الرؤى overlapping visions وليس الاتفاق الصارم. وعموماً، فإن تقاطعات التصورات الداعية للعدالة كافية من أجل أن يكون العصيان المدني شكلاً رشيداً وحصيماً للاختلاف السياسي.

مما لا شك فيه، أنه ثمة خطورة معينة في التوجه إلى العصيان المدني. ويُعد تحديد القراءة العلنية العامة لمفهوم العدالة السياسي وشرح كيف تستخدم مبادئها في المسائل الاجتماعية أحد مهام الأشكال الدستورية وتفسيراتها الحقوقية. وحتى مرحلة معينة، كان من الأفضل أن يُقر القانون وتفسيره بشكل عام، من أن يُقرّ بشكل صحيح. وبالتالي، يمكن الاعتراض بأن الوصف السابق للقانون لا يشير إلى من يوكل إليه مهمة تحديد أن الظروف القائمة تبرر العصيان المدني. فالعصيان المدني يشجع الفوضى لأنه يدعو كل فرد لأن يقرر بنفسه، ويتخلى عن العرض العام العلني للمبادئ السياسية. والرد على هذا هو أنه بالفعل، على كل إنسان أن يتخذ قراراته بنفسه. وحتى عندما يبحث الناس عن النصيحة والمساعدة ويأخذون بتعليمات من يمسك بالسلطة، عندما يعتبرون هذه القرارات رشيدة، فهم دوماً يتحملون مسؤولية أعمالهم. لا يمكننا التخلي عن مسؤوليتنا الشخصية وتحميل الذنب على الآخرين. وهذا صحيح في أيّ نظرية للواجبات والالتزامات السياسية، المتوافقة مع مبادئ الدستور الديمقراطي. إنّ المواطن حرّ، لكنه بالطبع يتحمل مسؤولية أفعاله. وإذا ما كنّا نفكر عادة، بأن ينبغي علينا الخضوع للقانون فذلك لأنّ مبادئنا السياسية تقود عادة إلى هذه النتيجة. وبالطبع، فإنه في الدولة شبه العادلة، ثمة قرينة في صالح الخضوع، إذا ما انعدمت الحجج المضادة. فالقرارات الحرة والرشيده العديدة للمواطنين تتحول إلى نظام سياسي منضبط.

وعلى الرغم من أنه ينبغي على كل إنسان أن يتخذ القرار بنفسه، إذا ما كانت الظروف تبرر العصيان المدني، إلا أنّ ذلك لا يعني أنّ عليه أن يتصرف وفقاً لهواه ومزاجه الخاص. فعند اتخاذنا القرار، لا يجب علينا أن ننحاز إلى مصالحنا الخاصة، أو إلى أهوائنا السياسية

الضيقة. ولكي يتصرف المواطن بصورة مستقلة ومسؤولة، عليه أن يحاول تقييم كيف يمكن استخدام هذه المبادئ في الظروف الراهنة. وإذا ما توصل، بعد تفكير وتأمل طويلين، إلى نتيجة مفادها أن العصيان المدني مبرر، وأنه يتصرف بالطريقة الملائمة، فإنه يتصرف طبقاً لقناعاته. ورغم أنه قد يكون على خطأ، إلا أن الأمر المؤكد هو أنه لم يتصرف على هواه. وهنا، تسمح لنا نظرية العصيان المدني بالتمييز ومعرفة الاختلاف بين الحالتين.

يقع الفهم العام والأحكام العلمية في خطين متوازيين. ففي هذا السياق، كل مواطن حر، لكنه مسؤول عن قراره وفعله. وعلينا أن نقيم النظريات والفرضيات في ضوء الأدلة المتوفرة، عن طريق المبادئ المقررة والمعترف بها علناً وجماعياً. صحيح، أنّ هناك أعمال مهيبة ومسؤولة، لكنها تأتي نتيجة اتفاق كثير من المواطنين، حيث يتخذ كل منهم القرار بنفسه. إن انعدام الشخصية المهيبة ذات النفوذ، التي يمكنها اتخاذ القرار، وبالتالي انعدام التفسير الرسمي الذي يأخذ به الجميع، لن يؤدي إلى خلل واضطراب، بل يعد شرطاً للتحرك إلى الأمام. إن الشخصيات المختلفة التي تتخذ وتطبق المبادئ الرشيدة، لا تحتاج إلى قائد معين. ورداً على سؤال: من عليه اتخاذ القرار، يأتي الجواب: على الجميع أن يقرروا، حيث يراجع كل مواطن نفسه، وفي حال توفر العقل الرشيد، والاحترام المتبادل والتوفيق، كثيراً ما يحصل كل شيء بصورة جيدة.

وهكذا، كما يعتقد مارشال كوهين، "يعترف المجتمع الديمقراطي بأنّ كل مواطن مسؤول عن تفسيره لمبادئ العدالة، وعن تصرفه في ضوء هذه المبادئ"<sup>٢٢</sup>. وبالرغم من أن للمحكمة الكلمة الأخيرة في تقرير أية حالة خاصة، فهي لا تتمتع بالحصانة تجاه التأثيرات السياسية القوية التي قد تستدعي إعادة النظر في قراءتها للدستور. إن المحكمة تقدم مذهبها بصورة منطقية ومدعومة بالأدلة؛ وكي يكون تصورهما للدستور ثابتاً راسخاً، عليها أن تقنع غالبية المواطنين ببرهانه وإثباته. أما الهيئة الأخيرة للاستئناف، فهي ليست المحكمة، وليست الهيئات التنفيذية، ولا المجلس التشريعي بل الناخبون ككل. وبلجوئهم إلى العصيان المدني يستأنفون ركونهم على نحو خاص إلى هذه الهيئة. ولا وجود لأخطار الفوضى طالما يتوفر

توافق كاف على تصورات المواطنين للعدالة ، وطالما تحترم الظروف للتوجه إلى العصيان المدني. وكون أنّ الناس يمكنهم الوصول إلى هذا الفهم ومراعاة هذه الحدود، حيث تُحترم الحريات السياسية الأساسية، يشكل شرطاً أولياً حاضراً، رغم عدم ظهوره، للثبات في البناء السياسي الديمقراطي. لا وجود لطريقة تلغي بصورة كاملة خطر الصراع المشطّي للمجتمع، أو تستبعد احتمال الاختلافات والانقسامات العلمية العميقة. ولكن، إذا ما تصورنا أن العصيان المدني المبرر يهدد التوافق المدني، فالمسؤولية لا تقع على من يتمرد، بل على أولئك الذين برروا قيام هذه المعارضة بإساءة استخدامهم للمناصب والسلطة. فاستخدام جهاز الدولة القمعي لدعم المؤسسات غير العادلة، الظالمة بشكل واضح للعيان، هو بحد ذاته يُعد نوعاً من القوة غير الشرعية التي يحق للمواطنين مع الزمن معارضتها.

وبهذا يتضح مضمون مبادئ العدالة، حيث كان الهدف في هذا المبحث هو توضيح ووصف منظومة المؤسسات التي تلي هذه المبادئ، وعرض كيفية نشوء الواجبات والالتزامات. وهذا أمر ضروري لمعرفة ما إذا كانت نظرية العدالة المقترحة تلي أحكامنا المدروسة وتطوّرها بالشكل المقبول. وكذلك التحقق مما إذا كانت هذه النظرية تحدد التصور السياسي القادر على العمل، وتساعد في تركيز أفكارنا على المسائل الأخلاقية الأكثر أهمية وجذرية.

لقد تم مناقشة ذلك بصورة تجريدية مع تقديم بعض المؤشرات الدالة على كيفية التطبيق العملي لهذه المبادئ، ولكن مع مراعاة النطاق الضيق للنظرية التي تم تناولها، والحرص على تقديم صياغة تصور مثالي، مع التعليق أحياناً على حالات مختلفة من النظرية غير المثالية. إن قواعد الأولوية تطرح على الأغلب هذه المؤشرات الدالة في حالات كثيرة، وقد تكون مفيدة إذا لم يُسأ استخدامها. وحتى في هذه الحالة، فإنّ السؤال الوحيد للنظرية غير المثالية، التي تم بحثها بالتفصيل، هي العصيان المدني في مجتمع قريب من المجتمع العادل. وإذا ما كانت نظرية مثالية، وتستحق البحث والدراسة، فذلك لأنّها، كما اعتقدنا، تعد الجزء

الأساسي من نظرية العدالة، وهي جوهرية حتى بالنسبة لجزئها غير المثالي، ويبقى أن نتبين مدى تجذّر العدالة في أفكار الناس ومشاعرهم، وكيف ترتبط بأهدافهم وتطلعاتهم.

### المبحث الخامس : مقارنة لنظرية جون رولز في العصيان المدني مع أفكار غاندي<sup>٢٣</sup>

لقد تطورت نظرية العصيان المدني في النصف الثاني من القرن العشرين، وقد جاء تطورها، إلى حد كبير، بتأثير أفكار المناضل الحقوقي الهندي الكبير المهاتما غاندي (١٨٨٦-١٩٤٨) وخبرته السياسية. وقد وضع غاندي نظرية "ساتياغراها" (وتعني "قوة الحقيقة")<sup>٢٤</sup>. وأصبحت الأطروحة التالية فكرتها الرئيسية: من أجل التعبير عن عدم موافقته على أعمال المشرعين، يحق للمواطن عدم المشاركة في شؤون الدولة، وذلك بعدم خضوعه للقوانين التي تخرق حقوق الإنسان الأساسية وحرته، أي تأكيد حق الفرد برفض الخضوع للقوانين غير الأخلاقية والنظام الحاكم غير الشرعي.

وقد أعطت تجارب غاندي في نظريته "ساتياغراها" - قوة الحقيقة" دفعات لم تكن مباشرة دوماً، فلقد أدت إلى تغييرات في النظرية العامة للسلطة، والصراع السياسي، وإلى الإصلاحات الاجتماعية، والتنظيم الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية والأخلاقية. وتعد نظرية العصيان المدني إحداها. وفي ضوء مفهوم العصيان المدني، تجلت أهمية إسهام غاندي في إظهار قدرة طريقتة في عدم التعاون ومجابهة ومقاومة النظام الاستعماري.

ويمكن إبراز تلك الخصائص في تجربة غاندي، المتعلقة بوصف رولز للعصيان المدني.

وتكمن هذه الخصائص في الآتي :

١) يجب أن تكون أعمال العصيان المدني واعية ومُدركة، أي أن يعترف المواطن بمسؤوليته في عدم الخضوع للقانون، ويؤكد إدراكه على أنّ عمله يخضع للعقوبة، بحسب القانون الجنائي المعمول به.

٢) يجب أن تكون أعمال العصيان مدئية. حيث يصرح المواطن بامتثاله للقوانين، بيد أن تنفيذ هذه القوانين يناقض شعوره بالواجب، وهو يرفض تنفيذها والخضوع لها، متبعاً في ذلك صوت ضميره.

٣) يجب أن تكون أعمال العصيان علنية وشفافة، بالنسبة للسلطة، وهي مكشوفة ومفتوحة، وخاصة بالنسبة لمن تُوجه هذه ضده الأعمال.

٤) يجب أن تكون أعمال العصيان تعبيراً عن المعارضة السلمية الخالية من العنف.

٥) يكتسب العصيان المدني تبريره في العزم على مجابهة خرق حقوق المواطنين ومصالحهم المشروعة، أو تجنب خرقها المحتمل.

لم يكن غاندي صاحب فكرة اللاعنّف. ولا يعود إليه الفضل القطعي في تحويل هذه الفكرة إلى سياق سياسي-اجتماعي. إنّ الاكتشاف، إن لم نقل الاختراع، الاجتماعي الفعلي لغاندي يكمن في أنه، من حيث الجوهر، أول من نقل هذه الفكرة إلى لغة تقنية الصراع السياسي-الاجتماعي. لقد جعل هذا الصراع السلمي والذي لا يحضّ على العنف جماهيرياً، وجعل نجاح هذا الصراع متوقفاً على المشاركة الكاملة والتعاون المستمر للناس البسطاء في هذا الصراع، مع بقائهم على وضعهم، دون الانفصال عن وسطهم، ودون التخلي عن أسرهم، ودون التخلي عن مصالحهم.

عادة ما تواجه النظم السياسية حركات العصيان المدني بالحرب والسلاح. ومما لاشك فيه، أن السلطة كانت تواجه هذا العصيان بمختلف الوسائل، بيد أنها لن تتمكن من خنق تطلع المواطنين إلى الحرية. فقد يحدث، أن السلطة بقمعها لطرق صراع المواطنين السلمية، قد تواجه بقيام ثورة، مثلما حدث في بلدان كثيرة بتحول المعارضة الليبرالية فيها إلى معارضة مسلحة.

قد يسعى العصيان المدني إلى أهداف مختلفة، بدءاً بإجراء إصلاحات محددة وانتهاءً بالإطاحة بالحكومة القائمة والنظام السياسي، وهو يعترف بأعماله سواء بخرق القوانين السياسية القائمة، أو بالتجاهل السلبي لمتطلباتها، أو بالقيام بأعمال مخالفة للقوانين، أو عدم الخضوع للقواعد المرعية إذا كانت لا أخلاقية.

لم تكن حركة المهاتما غاندي هي الحركة الوحيدة من حركات العصيان المدني التي يشار لها بالبنان، فلقد كان هناك الكثير من الأمثلة الساطعة على العصيان المدني في بداية القرن

العشرين، منها على سبيل المثال لا الحصر، على الرغم من التفاوت في قدرتها على تحقيق نتائجها التي كانت تصبو إليها :

- الإضراب الروسي العام والمظاهرات السلمية في روسيا عام ١٩٠٥ .
- الملاحقة القضائية لـ ٨٣ عاملاً في مدينة سي سيتي (ولاية آيوا- الولايات المتحدة الأمريكية) من منظمة "العمال الصناعيين" في عامي ١٩١٤-١٩١٥ .
- حركة النساء في العشرينات من القرن العشرين في انكلترا من أجل مساواة النساء في الحقوق.

- نضال أتباع غاندي من أجل المساواة في الحقوق.
  - النضال ضد التمييز العنصري في جمهورية جنوبي أفريقيا.
- وقد أدت ممارسة العصيان المدني هذه إلى الاعتراف بمفهوم العصيان المدني، باعتباره عنصراً أساسياً في القانون الدولي، ما سمح بدوره بالتأسيس النظري والقانوني لشرعية قرارات محكمة نورنبيرغ الدولية، التي أدانت جرائم النازيين.

### الخاتمة :

تعد نظرية العصيان المدني التي قدمها رولز في مقدمة النظريات الأكثر قابلية للتنفيذ العملي، وذلك بالنظر للمجتمعات المعاصرة. وهذه النظرية بالذات، يمكنها على أفضل نحو ملء الفراغ الأخلاقي الذي نشأ في العصر الراهن. وهذه النظرية خلافا للمذهب النفعي، تقدم الضمانات الكافية ضد النزعة التسلطية والنزعة الشمولية، لأن المبدأ الأول من هذه النظرية يفترض المساواة في الحقوق والحريات الأساسية، التي لا يمكن التضحية بها مهما كانت الظروف، مقابل أية مكتسبات اقتصادية واجتماعية للمجتمع. وليست هذه النظرية متمتزة ولا تفرض مطالب قاسية على المواطنين، بالرغم من طابعها الأخلاقي والحقوقية. وترفع مطالب العدالة الصارمة في وجه سلطة المالكين.

يتجلى تفرد هذه النظرية في نزعتها التطابقية Congruence، أي تطابق نظرية الواجب ونظرية المصلحة، وكذلك اهتمامها المركز بمسألة المصلحة الفردية. وتعد نظرية رولز نظرية

إنسانية إلى حد بعيد، وتتطلب مبادئها ضرورة توفر البرامج الخاصة، الموجهة لتعويض اللامساواة غير العادلة، الناتجة عن اللعبة العمياء للحالة الطبيعية والاجتماعية. ولهذه النظرية عديد من الأنصار والمؤيدين في جميع البلدان، لأنها تقترح ضرورة تنظيم الدولة الكبير لعلاقات توزيع الخيرات واتباع سياسة اجتماعية قوية.

حاولنا في هذا البحث أن نقدم عرضاً للأركان الأساسية لنظرية رولز في العصيان المدني بالإضافة للحجج المختلفة التي تأسست وفقاً لها هذه النظرية. هذا وقد كان عرضنا في مجمله مدافعاً عن هذه النظرية أمام بعض منتقديه، ومن أهمهم أولئك الذين رشقوا فكرته عن المجتمع "الأقرب للعدالة" بمختلف الانتقادات. وقد حاولنا بالرجوع لهذا المؤلف الضخم "نظرية في العدالة" أن نجد له دفاعاً عن نفسه أمام هذه الانتقادات. وفي نفس هذا السياق حاولنا استدعاء بعض الأمثلة الواقعية الشامخة في تاريخ العصيان المدني كشواهد واقعية على مدى قرب أفكار رولز من الواقع وحيثياته المعقدة كمثال مارتن لوتر كينج والمهاتما غاندي. أما المسألة التي حاولنا التشديد عليها في هذين المثالين فلقد كانت تلك الأسباب التي دفعت بكل منهما لانتهاج طريق العصيان المدني لا العنف من أجل تصحيح مسيرة المجتمع ككلّ على الرغم من توافر كلّ الأسباب التي قد تدفعهما للخيار الأخير.

ولكنه وعلى الرغم من اتفاقنا مع مختلف آراء رولز في الدفاع عن شرعية العصيان المدني، تبقى هناك قضية واحدة، نحسبها مركزية في رؤيته للعصيان المدني، وهي تلك التي لم يُدفع بها جيداً لنهاياتها المنطقية. الحقيقة هي أنّ معظم الأمثلة التي ساقها رولز لتبرير العصيان المدني إنما هي في الواقع أمثلة بسيطة وسهلة، وهي تلك الأمثلة التي يبدو أنه قد اختارها عن قصد لتجنب حالات أصعب لا يمكن للعقل أمامها أن يتجنب العنف. فلو فكرنا على سبيل المثال، وانطلاقاً من مسلمات رولز نفسها بأن المجتمع هو مجتمع أقرب للعدالة (وفق تحديدنا السابق له)، بجماعة نشأت في ذلك المجتمع ووجدت به لعقود طويلة، ولكنها وعلى الرغم من ذلك قد مُنعت أبسط الحقوق الإنسانية كالحق في التعليم والسكن والرعاية الصحية، بل والحق الأهم، ألا وهو حق الجنسية، وهو الحق الذي تطلق

عليه الفيلسوفة الأمريكية حنة أرندت: المفتاح لكل الحقوق الأخرى، أو الحق الذي يخول الإنسان بالمطالبة بحق. فكما نعلم أن مأساة العصر الحديث الذي طغت فيه الليبرالية الديمقراطية، والذي يشدد كثيرا على حق "المواطنين"، قد تجاهل ومنذ البداية حق هؤلاء الفاقدين للجنسية أو عديمي الجنسية. لكل فرد حقوقه الإنسانية بموجب كونه إنسانا، وإن فقد حقا ما فإن بإمكانه المطالبة بهذا الحق عن طريق تمثيله السياسي نتيجة كونه مواطنا. أما عديمو الجنسية فإنهم فاقدون لهذا الحق الذي يمكنهم من اكتساب حقوق بل والمطالبة بحق. إن "حقوق الإنسان" كما نعلم هي مجرد حبر على ورق إن لم تضمنها وتؤكد عليها القوانين المحلية. والحال أن القانون المحلي اليوم وفي معظم دول العالم يبدو متشجعا في ضمانها فقط لهؤلاء الذين يمتلكون الجنسية.

السؤال الذي يعيننا هنا يتعلق بالوسائل المتاحة أما مثل هؤلاء في إعادة موازين المجتمع لنصابها الصحيح: محاولات عديمي الجنسية "للتحاور" مع المواطنين من أجل إكساب قضيتهم شرعية ما غالبا ما تواجه برفض من المواطنين الأصليين الذين يرون فيهم تهديدا لموارد الدولة خاصة إذا ما كانت أعدادهم كبيرة، ناهيك عن أنّ هذا الحوار مستحيل ومنذ البداية، ذلك أنّ المواطنين الأصليين (الذين تتشكل منهم الحكومة) غالبا ما تتناهم حالة من العنصرية الغريبة تجاه "الوافدين" أو "الجدد" الذين يريدون المساواة بهم. إنّ هذا الشعور الطبيعي بالعدالة الذي أسهب رولز في الحديث عنه لا طائل من ورائه بل هو في أفضل الأحوال غير واقعي. الحقيقة هي أن عديمي الجنسية، ومن يقعون في نفس موقعهم، لا يمكن لهم كما أشار رولز أن يحترموا القانون، ذلك أن القانون ذاته لم يحمهم، بل لم يعطهم أيّ مركز قانوني يسمح لهم بالتعبير عن ذواتهم من خلاله. والحال هو أنه في اللحظة التي يكف القانون فيها عن ضمان حقوقك وحمايتك وحماية أسرتك وممتلكاتك الفردية يفقد فيها هذا القانون مصداقيته وقيمته، الأمر الذي يعني عودة العنف ومنطق القوة إلى الطاولة كوسيلة جائزة للحصول على الحقوق.



إنَّ إصرار حكومات العالم اليوم المرير على عدم إعطاء هؤلاء الأشخاص حقوقهم الإنسانية (إلا بعض الاستثناءات الخاصة)، وإصرار المجتمعات على رفض الحوار مع مثل تلك الفئات، هو ما يدفعنا لضرورة القول بعدم واقعية رؤى رولز في العصيان المدني انطلاقاً من عجزه النظر في مثل تلك الحالات الشائكة في ديمقراطيات العالم المعاصر. فإذا ما منعت عن أحدهم حقوقه البسيطة في العمل الشريف والتعليم والتنقل... الخ. سنصل وبسهولة إلا أنَّ العنف سيصبح أحد القيم الأساسية في عقليته. إنَّ المجتمع من منظوره قد استحال من جماعة يتحد بهم من أجل الحماية المشتركة تجاه أيّ عدوان خارجي إلى سلطة فاعلة تمارس العنف تجاهه ولن يستطيع هذا الشخص في نهاية الأمر أن يقاوم هذا العنف إلا إذا كان أشد عنفاً منه. وفي المجتمع الذي يصر على عدم قبول شخص ما كعضو فيه بل ويصر كذلك على منعه حقوقه يصبح العنف ومنطق القوة الأسلوب الوحيد لانتزاع الحقوق وفرض الآراء. ومن السهل علينا حينئذ أن نرى الكثير من العوامل التي بإمكانها أن تغذي هذا العنف والتي من المحتمل أن تنطلق من القبيلة والدين بل وحتى الأخلاق نفسها حيث ستحتل قيمة الشجاعة ونصرة ابن القبيلة والمذهب الديني والمواجهة محل قيم أخرى كالعدل والتسامح، على الرغم من لا أخلاقية العنف.

جملة القول، وباستثناء مثل هذا النقد لرولز، فإن نظرية رولز في العصيان المدني بوجه عام هي نظرية ذات قدرة على مخاطبة الضمير الجمعي واستنهاض إحساس المجتمع بالعدالة. لم يكتفِ رولز بتوجيه صرخة في وجه المجتمع، إنما كان أكثر إنسانية حينما وجّه دعاءه في صورة نداء مخلص للمجتمع لتنتفح أمامه أبواب العدالة الموصدة، عسى أن يليي المجتمع أملة المنشود في تحقيق العدالة بين كافة البشر.

## الهوامش

- <sup>١</sup> - الثورة البلشفية في تشرين الأول عام ١٩١٧م.
- <sup>٢</sup> - مارغريت تاتشر - مارغريت هيلدا تاتشر، أو البارونة مارغريت هيلدا تاتشر ني روبرتس، مواليد 13 تشرين الأول أكتوبر ١٩٢٥، رئيسة الوزراء رقم ٧١ في المملكة المتحدة - عن حزب المحافظين البريطاني (في 1979- 1990) وتحمل لقب بارون منذ عام ١٩٩٢.
- <sup>3</sup> - Rawls John. A Theory of Justice. Cambridge, Massachusetts: Belknap Press of Harvard University Press, 1971
- <sup>4</sup> - Ibid. p. 320.
- <sup>5</sup> - Ibid. p. 321
- <sup>6</sup> David Lyons, Moral judgments, historical reality, and civil disobedience," philosophy and Public affairs 27 (1998), pp. 36-46
- <sup>7</sup> Brian Barry, The Liberal Theory of Justice, (Oxford, Clarendon Press, 1973), p. 151
- <sup>8</sup> John Rawls, Theory of Justice, Ibid, p. 376
- <sup>9</sup> Ibid. p. 372
- <sup>10</sup> Ibid. p. 375, p. 373, p. 384
- <sup>11</sup> Ibid. p. 387
- <sup>12</sup> Ibid
- <sup>13</sup> - Rawls John. A Theory of Justice. Ibid, p. 323
- <sup>14</sup> - Walzer, Michael, Obligations: Essays on Disobedience, War, and Citizenship (Cambridge, Harvard University Press, 1970), ch. III.
- <sup>15</sup> - Franklin J. H., ed. Constitutionalism and Resistance in the Sixteenth Century (New York, Pegasus, 1969), pp. 11-15.
- <sup>16</sup> - Lyons, David, Forms and Limits of Utilitarianism (Oxford, The Clarendon Press, 1965), pp. 160—176.
- <sup>17</sup> Martin Luther King, Jr, "Letter from a Birmingham city jail," Testament of Hope: the Essential Writings and Speeches of Martin Luther King, Jr, ed. James M. Washington (San Fransisco: Harper San Fransisco, 1991), p. 43
- <sup>18</sup> - Broad C. D. „On the Function of False Hypotheses in Ethics», International Journal of Ethics, vol. 26, (1916), esp. pp. 385—390.
- <sup>19</sup> - Rawls John. A Theory of Justice. Ibid. p. 233.
- <sup>20</sup> - Hart H. L. A. «Are There Many Natural Rights?» Philosophical Review, vol. 64 (1955), p. 185.

<sup>21</sup> – Dahl R. A. A Preface to Democratic Theory (Chicago, University of Chicago Press, 1956), p. 66

<sup>22</sup> – Cohen, Marshall «Civil Disobedience in a Constitutional Democracy», The Massachusetts Review, vol. 10 (1969), pp. 224—226.

<sup>٢٣</sup> أستاذة بدرجة كبيرة من العرض الذي أقدمه هنا في المقاربة بين رولز وغاندي بمقالة الأستاذ فيميت هاكسار: Haksar, Vimit, 1976. 'Rawls and Gandhi on Civil Disobedience,' in Inquiry, 19

<sup>٢٤</sup> المهاتما غاندي - "أحد قادة ومنظري حركة من أجل استقلال الهند عن بريطانيا وصاحب نظرية فلسفية تدعو إلى اللاعنف. (ساتياغراها) كان لها دورا بالغ الأهمية على حركة أنصار التغيير السلمي.

### قائمة المصادر

1. Rawls, John, A Theory of Justice. Cambridge, Massachusetts: Belknap Press of Harvard University Press, 1971
2. Lyons, David, Moral judgments, historical reality, and civil disobedience," philosophy and Public affairs 27 (1998)
3. Brian, Barry, The Liberal Theory of Justice, (Oxford, Clarendon Press, 1973)
4. Walzer, Michael, Obligations: Essays on Disobedience, War, and Citizenship (Cambridge, Harvard University Press, 1970)
5. Franklin J. H., ed. Constitutionalism and Resistance in the Sixteenth Century (New York, Pegasus, 1969)
6. Lyons, David, Forms and Limits of Utilitarianism, Oxford, The Clarendon Press, 1965)
7. Washington, James M. ed., Testament of Hope: the Essential Writings and Speeches of Martin Luther King, Jr. San Fransisco: Harper San Fransisco, 1991
8. Broad, C. D., On the Function of False Hypotheses in Ethics, International Journal of Ethics, vol. 26, (1916)
9. Hart H. L. A., Are There Many Natural Rights?, Philosophical Review, vol. 64 (1955)
10. Dahl, R. A., A Preface to Democratic Theory, Chicago, University of Chicago Press, 1956
11. Cohen, Marshall, Civil Disobedience in a Constitutional Democracy, The Massachusetts Review, vol. 10 (1969)
12. Haksar, Vimit, Rawls and Gandhi on Civil Disobedience,' 1976, *Inquiry*, 19